الملخص و التوصيات

الملخص

****

يعتبر القطن المصرى مصدراً اساسياً من مصادر الدخل القومى ومـــورداً هاماً من موارد النقد الاجنبى اللازم لعملية التنميه فهو يعتبر مصدراً اساسياً للدخـــل و العمل لما يقرب من مليونى مزارع وما يزيد عن نصف مليون عامل فى مجـــال الصناعه و التجاره كما تعتمد على زراعة القطن كثير من الانشطه الاقتصاديـــه و التجاريه و الماليه ويعتبر ماده خام اساسيه لصناعة الغزل والنســيج والتـــى تمثـــل صرحا صناعيا هاما فى مصر . وتتمتع مصر بميزه نسبيه فـــى انتـــاج الاقطـــان الطويله الممتازه وكان لها وضعا احتكاريا بالنسبه لهذه الاقطان فى السوق العـــالمى الا انه فى السنوات الاخيره شهد محصول القطن تراجعا فى كـــل مـــن المســـاحه المنزرعه والانتاجيه الفدانيه وحجم الانتاج وانخفاض الصادرات القطنيه ممـــا ادى الى فقد مصر مصدر آ هاما من مصادر النقد الاجنبى والى تراجع مكانتـــها كـــأحد اهم الدول المنتجه والمصدره للاقطان الطويله الممتازه وفقد الكثير مـــن الاســـواق التقليديه التى تعتمد فى صناعتها على القطن المصرى لصفاته الغزليه المتمـــيزه و لجوء تلك الدول الى الحصول على احتياجاتها من الاقطان من الدول المنافسه مثـــل قطن البيما الامريكى . وقد ترتب علىهذا الوضع ان أولت الدوله اهتماما خاصـــا بسياسات انتاج وتسويق القطن فى السنوات الاخيره.تنحصر مشكلة البحث فى أنـــه بالرغم من الأهمية النسبية التى يتمتع بها القطن المصرى , الا أنه تعرض خـــلال السنوات الاخيرة إلى العديد من المشاكل المرتبطة باقتصاديـــات انتاجـــه وتســـويقه وتصديره الأمر الذى أدى إلى عزوف المزارعين عن زراعته وتراجع مكانته فـــى الأسواق العالمية , حيث تناقص حجم الانتاج الكلى مـــن حوالـــي ٧,٦٤٦ مليـــون قنطار عام ١٩٧٤ إلى حوالي ٣,٩٢ مليون قنطار عام ١٩٩٩ وترتب علـــى ذلـــك انخفاض الكميات المتاحة للتصدير من حوالي ٢٠٨,٦٥ ألـــف طـــن مـــترى عـــام ١٩٧٤ إلى حوالي ٣٢,٣٤٦ ألف طن مترى عام ١٩٩٩ .

ويهدف هذا البحث إلى دراسة أثر سياسات التحرر الاقتصادى على انتاج وتسويق القطن المصرى , وقياس الآثار المختلفة لتطبيق هذه السياسات على القطن المصرى , كما تستهدف التعرف على اراء واتجاهات مزارعى القطن بالنسبة لسياسات الاصلاح الاقتصادى فى قطاع الزراعة بصفة عامه وتحرير قطاع القطن بصفة خاصة , ولقد اعتمد هذا البحث فى أسلوبه على المنهجين الاستنباطى والاستقرائى , وقد تم تقسيم الدراسة إلى فترتين ما قبل تطبيق سياسات الاصلاح الاقتصادى (١٩٧٤ – ١٩٨٦) وفترة ما بعد تطبيق سياسات الاصلاح الاقتصادى فى القطاع الزراعى بصفة عامه (١٩٨٧ – ١٩٩٩) وقطاع القطن بصفة خاصة(موسم ١٩٩٤) ,كما تم الاستعانة بالعديد من الادوات التحليلية والطرق الاحصائية فى التقدير والقياس بالإضافة إلى قياس الكفاءة التسويقية للقطن الزهر وذلك خلال فترتى الدراسة , هذا وقد تم استخدام اختبار "ت" للتعرف على معنوية الفرق بين متوسطى الفترتين وكذلك المتغير الضمنى (الصورى) للتعرف على معنوية الفروق بين المتغيرات الفيزيقية والاقتصادية خلال فترتى الدراسة .

وقد اعتمد البحث على البيانات الصادرة عن الجهات ذات العلاقة الوثيقة بقطاع القطن وكذلك الدراسات والدوريات والبحوث ذات الصلة بموضوع الدراسة , وقد اشتملت الدراسة على اربعة ابواب رئيسية بالإضافة إلى ملخص الدراسة باللغة العربيه واللغة الانجليزية والملاحق .وقد تناول الباب الاول مقدمه عامه و التعريف بمشكلة البحث والهدف منه والطريقه البحثيه المستخدمه بالاضافه الى الاستعراض المرجعى للدراسات السابقه واهم نتائجها . اما الباب الثانى منها فقد اشتمل على التعريف بالاهميه الاقتصاديه للقطن المصرى ومكانته فى الاقتصاد القومى بالاضافه الى دراسة العوامل المحددة لانتاج القطن سواء الفيزيقيه منها او الاقتصادية واثر سياسات التحرر الاقتصادى على تلك العوامل . اما الباب الثالث فقد تناول التسويق الداخلى والخارجىللقطن المصرى حيث اشتمل على التطور التاريخى لنظام تسويق القطن خلال مراحله الثلاثه ، ودور الهيئات المشاركة فى

العملية التسويقيه وكذلك دراسة كل من التكاليف التسويقيه والكفاءة التسويقية للقطن المصرى كما تناول دراسة تطور التكاليف التسويقيه و الكميات المصدره وأسعار التصدير للقطن المصرى فى فترتى الدراسه و أثر سياسات التحرر الأقتصادى على تلك العوامل , اما الباب الرابع فقد تناول نتائج الدراسة الميدانية لاستطلاع آراء واتجاهات مزارعى القطن فى سياسات تحرير قطاع القطن انتاجا وتسويقا .

وقد تناول الفصل الاول من الباب الثانى دراسة الاهميه الاقتصاديه للقطن المصرى وذلك من خلال اهميته النسبيه فى الدخل الزراعى وفى التجاره الخارجيه وفى استيعاب العماله الزراعيه وكذلك التعرف على اهميته فى الصناعه المصريه فى حين تناول الفصل الثانى من هذا الباب التطور التاريخى لزراعة وانتاج القطن فى مصر من حيث تطوره ومناطق انتاجه , ودراسة محددات انتاج القطن المصرى وقد تبين انخفاض متوسط المساحة المنزرعة من القطن من حوالي ١١٨٩ ألف فدان خلال الفترة (١٩٧٤- ١٩٨٦) ممثلة للفترة قبل تطبيق سياسة التحرر الاقتصادى إلى حوالي ٨٦٣ ألف فدان كمتوسط للفترة (١٩٨٧ - ١٩٩٩)وممثلة للفترة بعد تطبيق سياسة التحرر الاقتصادى , كما اتخذت المساحة المنزرعة بالقطن اتجاها عاما متناقصا خلال فترتى الدراسة حيث بلغ مقدار التناقص السنوى حوالي ٣٤,٦٥٩ ألف فدان خلال الفترة الاولى وحوالى ٢٣,٨٤٦ ألف فدان خلال الفترة الثانية وقد بلغ مقدار التناقص السنوى للاصناف الفائقة الطول نحو ٢٩,٤٢٩ , ١١,٥٩٣ ألف فدان خلال فترتى الدراسة على الترتيب , وبالنسبة للاصناف الطويلة فلقد اتخذت المساحة اتجاها عاما متزايدا خلال الفترة الاولى حيث بلغ مقدار الزيادة السنوى حوالي ٣١,٨٦٨ ألف فدان فى حين تناقصت فى الفترة الثانية بمعدل ١٢,٢٥٣ ألف فدان , اما بالنسبة للاصناف الطويلة الوسط فقد اخذت المساحة اتجاها عاما متناقصا خلال فترة الدراسة الاولى

حيث بلغ مقدار التناقص نحو ٣٧.٠٦١ ألف فدان فى حين شهدت الفترة الثانية اتجاها عاما متزايدا الا أنه لم تثبت معنوية هذه الزياده .

وبدراسة الاتجاه العام للانتاجية الفدانية للقطن الزهر خلال فترتى الدراسة تبين انها اتخذت اتجاها عاما متزايدا خلال فترتى الدراسة وبلغ مقدار الزيادة السنوى حوالي ٠,١٦٢ فى الفتره الاولى ولم تثبت معنويه الزياده للفتره الثانيه .

كما تبين من دراسة الأتجاه الزمنى العام للأنتاجيه الفدانيه وفقا لطول التيله ان الأصناف طويلة التيله قد اتخذت أتجاها عاما متزايداخلال الفترتين بلغ خلال الفتره الأولى ٠,١٦ قنطار سنويا فى حين لم تثبت معنوية الزياده خلال الفتره الثانيه ، و بالنسبه للأصناف الطويله فلقد أتخذت أتجاها عاما متزايدا خلال الفترتين بلغ نحو ٠,١١٢ قنطار سنويا خلال الفتره الاولى ولم تثبت معنوية الزياده خلال الفتره الثانيه، وبالنسبه للاقطان الطويله الوسط فقد أتخذت اتجاها متزايدا خلال الفتره الاولى و متناقصا خلال الفتره الثانيه الا انه لم تثبت معنويه الزياده او النقصان خلال فترتى الدراسه .

كما يتبين ان الانتاج الكلى من محصول القطن قد أخذ اتجاها عاما متناقصا خلال فترتى الدراسة الا انه لم تثبت معنويه هذا التناقص احصائيا , اما بالنسبة للانتاج الكلى من محصول القطن وفقا للاصناف فلقد تبين ان الانتاج الكلى للاصناف الفائقة الطول قد اخذ اتجاها عاما متناقصا خلال فترتى الدراسة بمعدل تناقص سنوى بلغ حوالي ١٠٢,١٠٤ , ٧٢,٢٩ ألف قنطار على التوالى و بينما أخذت الاصناف الطويلة اتجاها عاما متزايدا فى الفترة الاولى قدر بنحو ٢٦٩,٥٧ ألف قنطار , فى حين اخذ اتجاها متناقصا فى الفترة الثانية الا انه لم تثبت معنوية هذا التناقص احصائيا . فى حين أخذت الاصناف الطويلة الوسط اتجاها عاما متناقصا فى الفترة الاولى قدر بنحو ١٧٩,٥٣٦ ألف قنطار , و اخذت اتجاها عاما متزايدا فى الفترة الثانية الا انه لم تثبت معنويه هذه الزياده .

اما بالنسبة للعوامل الاقتصادية المؤثرة على انتاج القطن فقد اتضح أن كلا من السعر المزرعى الجارى للقنطار من القطن الزهر والتكاليف الكلية الفدانية وصافى العائد الفدانى والاربحية الفدانية الشهرية قد أخذت اتجاها عاما متزايدا خلال الفترة (١٩٧٤-١٩٨٦)والتى تمثل فترة ما قبل تطبيق سياسة التحرر الاقتصادى وقد بلغ مقدار الزيادة السنوية حوالي ٦,١٥٦ , ٤١,٥٢١ , ٧,٥٧٧ , ٠,٩٤٧جنيها فى حين اتخذ العائد على راس المال المستثمر اتجاها عاما متناقصا خلال الفترة الاولى الا انه لم تثبت معنوية هذا التناقص احصائيا ، فيحين بلغ مقدار تلك الزيادة لكافة العوامل الاقتصادية المؤثرة على انتاج القطن حوالي ٢٥,٦٥٦ , ١٠٨,٨٨ , ٥٥,٨٦٣, ٦,٩٨٣ , ٠,٠٠٠٩ جنيها وذلك خلال الفترة (١٩٨٧ - ١٩٩٩) التى تعبر عن الفترة بعد تطبيق سياسة التحرر الاقتصادى .

وقد تناول الفصل الثالث من الباب الثانى دراسة أثر سياسات التحرر الاقتصادى على محددات انتاج القطن وباستخدام اختبار "ت" للفرق بين متوسطى الفترتين للتأكد من معنوية الفروق بين متوسطات المتغيرات المختلفة وذلك خلال فترتى الدراسة قبل وبعد تطبيق سياسة التحرر الاقتصادى يتبين معنوية الفروق بين متوسطى المساحة المنزرعة والانتاج الكلى لمحصول القطن خلال الفترتين فى حين لم تثبت معنوية الفروق بالنسبة للانتاجية الفدانية لمحصول القطن , كما ثبتت معنوية الفروق بين المساحة المنزرعة بالقطن وفقا للاصناف الفائقة الطول والطويلة الوسط فى حين لم تثبت معنوية الفروق بين المساحة المنزرعة بالاقطان الطويله خلال فترتى الدراسة . كذلك ثبتت معنوية الفرق بين متوسطات الانتاج الكلى لمحصول القطن للاصناف فائقة الطول و الطويله الوسط فى حين لم تثبت معنوية الفرق بين متوسطات الانتاج الكلى للاصناف من الاقطان الطويله خلال فترتى الدراسه ، وكذلك نجد أنه قد ثبتت معنوية الفرق بين متوسطات انتاجيه الأقطان الطويله ولم تثبت معنويه الفرق بين متوسطات انتاجية الاقطان االفائقه الطول و الوسط خلال فترتى الدراسه .

هذاوبالنسبه للعوامل الأقتصاديه المؤثره على انتاج القطن فقد ثبتت معنوية الفروق بين متوسطات كلا من السعر المزرعى الجارى للقنطار من القطن الزهر والتكاليف الكلية الفدانية وصافى العائد الفدانى والاربحية الفدانية الشهرية والعائد على راس المال المستثمر خلال فترتى الدراسة (١٩٧٤ – ١٩٨٦) و (١٩٨٧ – ١٩٩٩) حيث بلغت متوسطات تلك المتغيرات خلال الفتره الاولى حوالي ٥٣,٥ ، ٢٨٢ ، ٨٩ ، ١١,١٧ , ٠,٣٨جنيها ثم ارتفعت لتصل الى حوالي ٣٣٣,٧ ، ١١٧٥ ، ٩٣٨ ، ١١٧,٢٨ , ٠,٨ جنيها وذلك كمتوسط خلال الفتره الثانيه بعد تطبيق سياسات التحرر الاقتصادى .

هذا وباستخدام المتغير الضمنى تبين انخفاض المساحة المنزرعة بالقطن خلال الفترة (١٩٨٧-١٩٩٩) بحوالى بحوالى ٢٥١,٠٩٩ ألف فدان عن متوسط الفترة (١٩٧٤ – ١٩٨٦) وبلغ مقدار هذا الانخفاض حوالي ١٦٤,١٢ ألف فدان خلال الفترة (١٩٩٤-١٩٩٩) وهى الفترة التى تم خلالها التطبيق الفعلى لسياسة التحرر الاقتصادى على محصول القطن ٠اما بالنسبة لمتوسط الانتاجية فلم يكن لسياسة التحرر الاقتصادى بصفة عامه او تحرر قطاع القطن بصفة خاصة اى تأثير معنوى عليها . كما بلغ مقدار الانخفاض فى الانتاج الكلىخلال الفترة (١٩٨٧-١٩٩٩) بحوالى بحوالى ١٧٨٢,٠٤ ألف قنطار عن متوسط الفترة (١٩٧٤ – ١٩٨٦) وبلغ مقدار هذا الانخفاض حوالي ١٠٠٦,٧٤ ألف قنطار خلال الفترة (١٩٩٤-١٩٩٩) وهى الفترة التى تم خلالها التطبيق الفعلى لسياسة التحرر الاقتصادى على محصول القطن ٠و بأستخدام المتغير الضمنى تبين انخفاض مساحة الاقطان الفائقه الطول خلال الفتره (١٩٨٧- ١٩٩٩) حوالى ١٥٠,٥٢ الف فدان عن متوسط الفتره (١٩٧٤- ١٩٨٦) وبلغ هذا الأنخفاض ١٠٧,٥٥ الف فدان خلال الفتره (١٩٩٤- ١٩٩٩) وهى فترة التطبيق الفعلى لسياسات الاصلاح الاقتصادى فى قطاع القطن اما بالنسبه لمساحة الاقطان الطويله التيله و الطويله الوسط فلم يكن هناك اى تأثير معنوى لسياسات التحرر الأقتصادى

بصفة عامه أو سياسات تحرر قطاع القطن بصفة خاصه على المساحه .و باستخدام المتغير الضمنى يتبين انخفاض الانتاج الكلى للاصناف فائقة الطول بمقدار ٧٤٦,٥٥ الف قنطار خلال الفتره (١٩٨٧-١٩٩٩) عن متوسط الفتره (١٩٧٤-١٩٨٦) ويلغ هذا الانخفاض ٧٦٣,٨١ الف قنطار خلال الفتره (١٩٩٤- ١٩٩٩) وهى فترة التطبيق الفعلى لسياسات التحرر الاقتصادى فى قطاع القطن و بالنسبه لانتاج الاقطان الطويله و الاقطان الطويله الوسط فلم يكن هناك أى تأثير معنوى لتطبيق سياسات التحرر الأقتصادى بصفة عامه او سياسات التحرر فى قطاع القطن بصفة خاصه عليهم . وكذلك بالنسبه لانتاجية الاصناف فائقة الطول والطويله و الطويله الوسط .

وكذلك بأستخدام المتغير الضمنى تبين ارتفاع متوسطات كلا من السعر المزرعى ، التكاليف الكليه و الاربحيه الفدانيه بالاسعار الجاريه بحوالى ٢٠١.٧٩٦، ٥٦١,٠٤ ، ٩٢,١١٤ جنيها وذلك فى الفتره (١٩٨٧-١٩٩٩) عن متوسط الفتره (١٩٧٤-١٩٨٦) فى حين بلغت هذه الزياده حوالى ١٦٩,٩٦١ ، ٧١٩,٤٨ ، ٣٠,٣٢١ جنيها وذلك كمتوسط خلال الفتره (١٩٩٤-١٩٩٩) .

وتناول الباب الثالث التسويق الداخلى والخارجى للقطن المصرى وتم تقسيمها الى فصلين تناول الفصل الأول دراسة تطور تسويق القطن فى ظل نظام التسويق الحر قبل عام ١٩٥٢حيث كان القطن يسوق فى ظل هذا النظام من خلال ثلاثة انواع مختلفه من الاسواق وهى سوق المزارعين وسوق البضاعه الحاضره والسوق الاجله للقطن ، كما تم استعراض دور اهم وسطاء التسويق فى ظل نظام التسويق الحر . كذلك فقد تم دراسة تطور تسويق القطن فى ظل نظام التسويق التعاونى للقطن خلال الفترة ١٩٦١-١٩٩٣ والمراحل التى مر بها ، كما تناول هذا الفصل ايضا استعراض لأهم ملامح النظام التسويقى للقطن فى ظل مرحله التحرر الاقتصادى ١٩٩٤-١٩٩٩ وما شهدته هذه المرحلة من إجراءات أدت إلى

تحرير تجارة القطن انتاجا وتسويقا وتصديرا . وقد اشـــتمل هـــذا الفصـــل ايضـــا استعراض لتطور التكاليف التسويقيه للقطن الزهر فى فترتى الدراسةوذلك للتعـــرف على الاثار المترتبه على تحرير قطاع القطن , وقد اوضحت الدراسة ان التكـــاليف التسويقية للقطن قد اخذت اتجاها متزايدا خلال فترتى الدراسة حيث قـــدرت هـــذه الزيادة بنحو ٠,٨٦٥ جنيه / قنطار خلال الفترة الاولى فـــى حيـــن بلغـــت نحـــو ٣,٣١ جنيه / قنطار خلال الفترة الثانية , هذا وقد ثبتت معنوية الفرق بين متوســـط فترتى الدراسة (١٩٧٤ – ١٩٨٦) و (١٩٨٧ – ١٩٩٩) حيث بلغت متوسط الفـــتره الاولى حوالي٧,٥٧ جنيها ارتفعت لتصل الى حوالي ٣٩,٦٨ جنيها وذلك كمتوســـط الفتره الثانيه بعد تطبيق سياسات التحرر الاقتصـــــادى هـــذا وبأســـتخدام المتغـــير الضمنى تبين ارتفاع متوسط التكـــاليف التســـويقية بحوالـــى ٢٤,٩ جنيـــها وذلـــك كمتوسط الفتره الثانيه(١٩٨٧-١٩٩٩) بعد تطبيق سياسات التحرر الاقتصـــــادى وذلك عن متوسط الفتره الاولى (١٩٧٤-١٩٨٦) قبل تطبيـــق سياســـة التحـــرر الاقتصادى فى حين بلغ هذا الارتفاع حوالي ١٧,٣ جنيها وذلك كمتوســـــط خـــلال الفتره (١٩٩٤-١٩٩٩) وهى فترة التطبيق الفعلى لسياسات التحرر الاقتصادى فـــى قطاع القطن .كذلك تم دراسة تطور الكفاءة التسويقيه للقطن المصرى ، وقـــد تبيـــن اتجاه الكفاءه التسويقيه للقطن المصرى للزياده المستمره منذ فترة التســـويق الحـــر وحتى التسويق التعاونى الا انه من الملاحظ اتجاه الكفاءه التسويقيه نحو الانخفـــاض التدريجى منذ منتصف الثمانينات ، الامر الذى يشير الى ان نظام التسويق التعـــاونى للقطن اخذ فى التدهور بعكس ما كان عليه الحال فى السنوات الاولى لتطبيق هـــــذا النظام اما فى فترة التحرر الاقتصادى فما زالت تكاليف الخدمات التسويقيه تتم وفقـــا لمعدلات وافقت عليها الحكومه او تم تحديدها وفقا لاتفاق الاجهزه المعنيه بـــــالقطن ولكن من المنتظر ان تتغير هذه الاعباء او المعدلات عندما يصبح سوق القطن حـــوا بالفعل .

هذا وقد تم دراسة العلاقة بين الاسعار المزرعية وتكاليف انتاج القنطار خلال فترتى الدراسة للتعرف على نسبة تغطية الاسعار بالنسبة لتكاليف انتاج الفدان وقد تبين ان نسبة التغطية قد تزايدت بشكل واضح خلال فترة التحرر الاقتصادى حيث بلغت ١٧١ % مقارنة بنحو ١٢١% كمتوسط للفترة الاولى قبل تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادى .

وقد تناول الفصل الثانى من هذا الباب دراسة التسويق الخارجى للقطن المصرى حيث اتضح تناقص حجم الصادرات المصريه من القطن الشعر من نحو ١٦٠,٧٦ الف طن كمتوسط للفتره الاولى الى ما يقرب من ٤٤,٨٦ الف طن كمتوسط للفتره الثانيه كما تبين تقلص عدد الدول المستورده للقطن المصرى من نحو ٣٠ دوله فى منتصف السبعينات الى ما يقرب من ١٥ دوله فى بداية التسعينات ، وقد اوضحت الدراسه اتجاه حجم الصادرات من القطن الخام الى التناقص السنوى الا انه لم تثبت معنوية هذا التناقص خلال فترتى الدراسه ، الا انه قد ثبتت معنوية الفرق بين متوسط فترتى الدراسة (١٩٧٤ - ١٩٨٦) و (١٩٨٧ - ١٩٩٩) ، هذا وبأستخدام المتغير الضمنى تبين انخفاض حجم الصادرات القطنيه بحوالى ١٠٩,٢٣ الف طن وذلك كمتوسط الفتره الثانيه (١٩٨٧-١٩٩٩) بعد تطبيق سياسات التحرر الاقتصادى وذلك عن متوسط الفتره الاولى (١٩٧٤-١٩٨٦) قبل تطبيق سياسة التحرر الاقتصادى فى حين لم تثبت معنوية التناقص خلال الفتره (١٩٩٤-١٩٩٩) وهى الفتره التى تم فيها التطبيق الفعلى لسياسات التحرر الاقتصادى فى قطاع القطن بصفة خاصه .

كما تم دراسة اسعار التصدير للاقطان المصريه خلال فترتى الدراسه حيث اتضح اتجاه اسعار التصدير للقطن نحو الزياده خلال فترتى الدراسه حيث بلغ معدل الزياده السنوى فى الفتره الاولى ما يقرب من ٥,١٩٩ جنيه للقنطار فى حين بلغ معدل زيادة اسعار الصادرات من القطن خلال الفتره الثانيه نحو ١٨,٣٣٨ جنيه قنطار ، هذاوقد ثبتت معنوية الفرق بين متوسط فترتى الدراسة

(١٩٧٤ – ١٩٨٦) و (١٩٨٧ – ١٩٩٩) حيث بلغت متوسط الفتره الاولى حوالي٨٧,٨ جنيه للقنطار ارتفعت لتصل الى حوالي ٤٩١ جنيه للقنطار وذلك كمتوسط الفتره الثانيه بعد تطبيق سياسات التحرر الاقتصادى ، هذا وبأستخدام المتغير الضمنى تبين ارتفاع اسعار صادرات القطن الخام بحوالى ٣٤٥,٠٤ جنيه للقنطار وذلك كمتوسط الفتره الثانيه (١٩٨٧-١٩٩٩) بعد تطبيق سياسات التحرر الاقتصادى وذلك عن متوسط الفتره الاولى (١٩٧٤-١٩٨٦) قبل تطبيق سياسة التحرر الاقتصادى فى حين بلغ نحو ١٢٧,٤ جنيها للقنطار وذلك كمتوسط خلال الفتره (١٩٩٤-١٩٩٩) وهى فتره التطبيق الفعلى لسياسات التحرر الاقتصادى فى قطاع القطن .

وبدراسة النسبه بين الاسعار المزرعيه الى اسعار التصدير للقطن المصرى وجد انها تراوحت بين ٠,٥١ كمتوسط للفتره (١٩٧٤-١٩٨٦) و٠,٥٧كمتوسط للفتره من (١٩٨٧-١٩٩٩) بينما كانت ٠,٤٩٧ كمتوسط للفتره (١٩٧٤-١٩٩٣) و ٠,٦٤ كمتوسط للفتره (١٩٩٤-١٩٩٩) وهو ما يشير الى أثر سياسة التحرر الاقتصادى على قطاع القطن بصفة خاصه على ارتفاع نسبة السعر المزرعى الى اسعار التصدير .

وبدراسة العلاقه بين اسعار التصدير لاصناف القطن الرئيسيه مقارنتا بأسعار الاقطان المنافسه وخاصة البيما الامريكى اتضح تناقص هذه النسبه فى الفتره الثانيه مقارنتا بالفتره الاولى الامر الذى يدل على ان اسعار تصدير القطن المصرى اصبحت اكثر ارتباطا بالاسعار العالميه بعكس ما كان عليه الامر قبل تطبيق سياسات الاصلاح الاقتصادى .

وقد تناول الباب الرابع الدراسه الميدانيه الخاصه باستطلاع اراء واتجاهات مزارعى القطن بالنسبه لسياسات الاصلاح الاقتصادى فى قطاع الزراعه بصفه عامه وتحرير قطاع القطن بصفة خاصه . حيث تضمن ثلاثة

فصول تناول الفصل الاول منها عينة الدراسه وطريقه اختيارها واسلوب جمعها ، حيث تم اختيار ٢٠٠ مزارع من مزارعى القطن بمحافظتى البحيره وبنى سويف وتم جمع بيانات متعلقه بالموسم الزراعى ١٩٩٩/٢٠٠٠ فى حين تناول الفصل الثانى خصائص العينه والمتعلقه بالفئات الحيازيه ونمط الحيازه وحجم افراد الاسره ومدى المشاركه فى النشاط التعاونى بالاضافه الى التركيب المحصولى السائد لدى مزارعى العينه ، وقد اوضحت نتائج الاستبيان ان معظم مزارعى العينه يمتلكون الارض التى يستعملونها كما ان غالبية مزارعى العينه تقع حيازاتهم ما بين فدان الى اقل من خمسة افدنه وتشير النتائج ايضا الى ان متوسط الحيازه القطنيه تمثل نحو ٤٩ % من متوسط اجمالى الحيازه الكليه وان محصول القطن يمثل اهميه كبيره خاصة للحائزين اقل من فدان و قد اوضحت نتائج الدراسه ايضا ان غالبيه مزارعى العينه اعضاء بالمؤسسات التعاونيه الامر الذى يشير الى اهمية الجهاز التعاونى بالنسبه للمزارعين ، وقد اوضحت الدراسه ان القمح والبرسيم المستديم هما المحصولين الرئيسيين بالموسم الشتوى فى حين يعتبر الارز ثم القطن والذره الشاميه هىالمحاصيل الرئيسيه بالموسم الصيفى . اما الفصل الثالث من هذا الباب فقد تناول النتائج المتعلقه بأثر سياسات التحرر على كل من الانتاج و التسويق ومنها يتضح ان زراعة القطن تمثل اهميه واضحه للمزارعين بالرغم من تميز حجم الحيازات فى مصر بالتقزم والمحدوديه وقد اوضح ذلك اقبال المزارعين على زراعة القطن فى موسم ٩٩/٢٠٠٠ اضافة الى قيامهم بزراعته فى الموسم السابق نظرا لحيازتهم اكثر من قطعه زراعيه واحده ، وقد اوضح هؤلاء الزراع ان قرار تحديد المساحه القطنيه المنزرعه سواء بالزياده او بالنقصان تتوقف على مجموعه من العوامل من بينها محدوديه المساحه والدوره الزراعيه التى يتبعها المزارع بالاضافه الى قيمة الايجار السائد ، اما بالنسبه لتاريخ الزراعه فقد اظهرت نتائج الدراسه ان هناك مجموعه من المزارعين تفضل الزراعه المتأخره وخاصة بمحافظة البحيره رغبة منهم فى زيادة العائد من المحاصيل الاخرى رغم التأثير

السلبى لذلك على انتاجية المحصول ، اما بالنسبه للدوره الزراعيه وتـــرك الحريـــه للمزارعين فقد اوضح غالبية المزارعين ان ترك الحريه لهم فى زراعة ما يرونـــــه من محاصيل له مزايا ايجابيه فى حين يرى البعض ان ترك الحريه للمزارعين فـــى اختيار محاصيلهم قد ادى الى الفوضى فى الزراعه واوجد المشاكل بيـــن الجـــيران الامر الذى يشير الى ان تلك الحريه يجب الا تكون مطلقه مع التركيز على الجـــانب الارشادى لتوجيه المزارعين لاستغلال تلك الحريه بما يحافظ على خصوبة التزبـــه ويمنع الخلافات بينهم . وقد اشارت نتائج الدراسه الى توافر مستلزمات الانتاج كمـــا ونوعا بالرغم من رفع الدعم عنها وخاصة المبيدات المتداوله عن طريق الجمعيـــات الزراعيه وعوده ثقة المزارعين فى تلك المبيدات ، اما بالنسبه لزراعة القطن فـــــى الموسم التالى فقد أبدى معظم المزارعين رغبتهم فى زراعة القطن الموسم التـــــالى فى حالة ملائمة الظروف الانتاجيه لهم .

اما بالنسبه للجانب التسويقى فقد اوضحت نتيجـــة الدراســـه عـــدم توافـــر المعلومات السعريه للمزارعين فى التوقيت المناسب الامر الذى قد يؤثر سلبيا علـــى قررات المزارعين الانتاجيه للمحصول الموسم التالى ، وقد اوضح عدد كبير مـــــن المزارعين ان الحلقات التسويقيه كانت المصدر الرئيسى لمعرفة اســـعار القطـــن ، وقد أبدى ما يقرب من ٩٠ % من مزارعى العينه رغبتهم فى اســـتمرار الحكومـــه فى القيام بتحديد سعر ضمان للمحصول ، وقد أفادنحو ٣٠ % من مزارعى العينـــه بوجود مشاكل تسويقيه بعد الغاء التوريد الاجبارى وهذه نسبه صغيره مقارنتا بمـــا كانت عليه قبل تطبيق سياسات التحرر الاقتصادى لقطـــاع القطـــن وكـــانت اهـــم المشاكل التسويقيه التى واجهت المزارعين بعد الغاء التوريد الاجبارى انعدام الثقـــه فى فرازى الحلقات التسويقيه ، بعد الحلقات التسويقيه عن القرى المنتجه فى حيـــن كانت المشكله السائده فى غالبية مناطق العينه هو ضعف المنافسه بين التجار فـــــى حالة تواجدهم .

اما بالنسبه للمسالك التسويقيه للمحصول والتى أظهرتـــها نتـــائج البحـــث الميدانى فقد أشارت الى ان ٦٥,٥ % من مزارعى العينه قد وردوا أقطانـــهم الـــى حلقات تسويق بنك التنميه و الأئتمان الزراعى ، وان ١٩ % منهم وردوا أقطانـــهم لحلقات تابعه لوحدة الخدمات البستانيه ، وأن ١١,٥ % باعوا أقطانهم لتجار قطـــاع خاص ، و النسبه المتبقيه وقدرها ٤ % قد باعوا أقطانهم للجمعيات التعاونيه .

وبالنسبه لميزانية دورة القطن فى محافظتى الدراســـه فقـــد بلـــغ اجمـــالى التكـــاليف الكليـــه ٢١٠٢,٥ ، ١٩٧٤ جنيـــه أى مـــا يعـــــادل ٢٩٩,٩ ، ٢٨٥,٧ جنيه/قنطار فى محافظتى البحيره وبنى سويف على الترتيب بينما بلغ صافى العـــائد الفدانى ٤٣٥,١ ، ٤٣,٧ جنيه للبحيره وبنى سويف على الترتيب .

التوصيات

****

١. تقديم الدعم اللازم للنشاط التعاونى لأحياء دوره ليتثنى لـــه القيـــام بـــالدور الأرشادى و التسويقى بالكفاءه اللازمه خاصة وان غالبية المزارعين أعضـــاء بالمؤسسات التعاونيه .

٢. أهتمام مراكز البحث العلمى بأستنباط أصناف قصـــيره فـــى مـــدة مكـــث المحصول فى الأرض بحيث يتثنى للمزارعين زراعة محصول شـــتوى قبـــل زراعة القطن لزيادة ربحية مزارعى القطن .

٣. توعية المزارعين بأهمية الحفاظ على نظام التجميع الزراعى .

٤. ضرورة توافر المعلومات السعريه للمزارعين قبل بداية الموسم الزراعـــى ليتثنى لهم أتخاذ قراراتهم الأنتاجيه .

٥. أن تستمر الحكومه فى اتباع سياسة تحديد سعر الضمان لفتره أخرى

٦. الاهتمام برفع كفاءة أداء النظام التسويقى بحيث تقل التكـــاليف التســـويقيه وترتفع الكفاءه التسويقيه للمحصول ألى جانب رفع كفاءة الفرازيـــن بـــالتدريب المستمر و أعادة الثقه بينهم وبين المزارعين .

٧. أستقرار نظم التسويق الخارجى بحيث يكون هنـــاك خطـــه ثابتـــه لكميـــة الاقطان الموجهه للتصدير بالاضافه الى دخول السوق العالمى مبكـــرا بحيـــث نستطيع التعاقد فى الاوقات المناسبه لنضمن ثقـــه المســـتوردين فـــى امكانيـــة حصولهم على أحتياجاتهم من الاقطان المصريه وفى الوقـــت المناســـب لـــهم الامر الذى يستلزم ان يكون لدينا قاعدة معلومات جيده عـــن حجـــم الســـوق العالمى والأوقات المناسبه للتعاقد .

٨. الاهتمام بالصناعه المحليه عن طريق :

- تشجيع القطاع الخاص سواء المصرى أو الأجنبى على الأ ستثمار فى صناعات الغزل و النسيج بتقديم التسهيلات المشجعه خاصة على أستيراد التكنولوجيا المتقدمه المناسبه للتعامل مع الاقطان المصريه فائقة الطول للتمتع بالمزايا النسبيه التى تتوافر فى مصر سواء على مستوى زراعة الاقطان الفائقه و الطويله أو توافر الأيدى العامله الرخيصه أو توافر البنيه الأساسيه اللازمه لأنشاء تلك الصناعات .
- تقديم القروض و التسهيلات اللازمه لدعم صناعات الغزل و النسيج المحليه لتطوير ألاتها وتحديثها وأستيراد التكنولوجيا اللازمه لتستطيع أنتاج غزول ٥٠ بدلا من ٣٠ لتناسب نوعيه وخواص الاقطان المصريه حتى يتثنى لها أنتاج منتجات قطنيه مصنعه فائقة الجوده بالاضافه الى تطوير عمليات الصباغه و التجهيز ومسايرة الأذواق و خطوط الموضه العالميه حتى يتثنى للصناعه المحليه المنافسه و الصمود فى الاسواق الخارجيه و التمتع بالميزات النسبيه المتوفره لديها محليا .
- ألاهتمام بالجانب التدريبى لرفع كفاءة العماله سواء على مستوى الأداره العليا أو على مستوى العمال .
- تعظيم القدره التنافسيه و التسويقيه للقطن المصرى بتسجيل شعار تجارى له يميز عالميا ويوضع على كافة المنتجات المصنعه من القطن المصرى ١٠٠ % مع الاهتمام بتحقيق مصداقيه هذا الشعار .

٩. تشجيع المصدرين بتبسيط الأجراءات وخفض الرسوم الجمركيه الى جانب توفير قاعدة معلومات لهم عن طريق قيام مكاتب التمثيل التجارى بالسفارات المصريه بدورهم فى فتح أسواق جديده للاقطان المصريه سواء الخام أو المصنعه وتوفير المعلومات للمصدرين عن تلك الاسواق و الاذواق ومستويات

الجوده اللازمه لها و الكميات التى يستوعبها كل سوق وأوقات التعاقد المناسبه لكل منها .

١٠. الاهتمام بمعايير و قواعد المنشأ عند أجراء مفاوضات المشاركه مع الاتحاد الأوروبى بما يضمن حماية الصناعه المحليه من الأغراق .

الملاحق

جامعه الزقازيق (فرع بنها)
كلية الزراعه بمشتهر
قسم الاقتصاد و الارشاد الزراعى

استمارة استبيان عن
دراسه اقتصاديه لتحرير انتاج وتسويق
القطن فى ج.م.ع للسنه الزراعيه ١٩٩٩/٩٨

رقم الأستماره : ( )

بيانات شخصيه :

المحافظه :

المركز :

القريه :

اسم المزارع :

عدد افراد الاسره :

عدد افراد الاسره المشتغلين بالزراعه :

هل أنت عضو فى جمعيه زراعيه ؟

نعم ( ) لا ( )

جمعيه أئتمان زراعى ( )

جمعية اصلاح زراعى ( )

جمعيه استصلاح اراضى ( )

اخرى (تذكر) ( )

ملحوظه : هذه البيانات سريه ولا تستخدم الا فى اغراض البحث العلمى .

حيازة الاراضى الزراعيه

بيان	ملك		ايجار نقدى		مشاركه		الجمله		مؤجر للغير	
	ط	ف	ط	ف	ط	ف	ط	ف	ط	ف
الحيازه										

عدد القطع : _____ ط ف

مساحه القطن : _____ _____ صنف القطن

: _____

ايجار الفدان : _____ جنيه/فدان تاريخ الزياره : _____

أولا : الأ نتـاج

_____

التعرف على مدى استجابة المزارع لألغاء الدوره الزراعيه :-

_____

١- ما هى اسباب تفضيلك لزراعة القطن ؟

.

.

.

٢- هل قمت بزراعته فى الموسم السابق ١٩٩٨ ؟

نعم ( ) لا ( )

لماذ ا ؟ فى الحالتين .

.

.

.

٣- هل ستقوم بزراعة القطن هذا الموسم ٢٠٠٠ ؟

نعم ( ) لا ( )

لماذا ؟ فى الحالتين .

.

.

.

أيه رأيك فى ألغاء الدوره الزراعيه وترك الحريه للمزارع فى أختيار محصوله ؟

أحسن ( ) اسوأ ( )

لماذا ؟

.

.

.

ما هى الدوره الزراعيه التى تتبعها ؟

.

.

.

لماذا تفضل اتباع هذه الدوره ؟

.

التعرف على أثر اتباع سياسة التحرر الأقتصادى (الغاء الدعم) على مستلزمات الانتاج :-

التركيب المحصولي لحيازة المزارع فى السنه الزراعيه ١٩٩٩/٩٨

المحصول	المساحه		تاريخ الزراعه				
	ط	ف	الشهر	الاسبوع ١	٢	٣	٤
المحاصيل الشتويه ٢٠٠٠/٩٩							
الجمله							
المحاصيل الصيفيه ١٩٩٩							
الجمله							
المحاصيل النيليه ١٩٩٩							
الجمله							
المحاصيل الشتويه ١٩٩٩/٩٨							
الجمله							
المعمرات							
جمله							
اجمالى المساحه المحصوليه							

ايه رايك بعد الغاء الدعم عن مستلزمات الانتاج ----------

	الكميات المطلوبه	توقيت الحصول عليها	سعرها اصبح موتفع
التقاوى			
الاسمده الكيماويه			
المبيدات			

ثانيا : التسويق

١- كم قنطارا انتجت هذا الموسم ١٩٩٩ ؟ ---------- قنطار .

٢- متى عرفت سعر القطن هذا العام

قبل الزراعه ( )

خلال موسم الزراعه (فى شهر) ---------- ( )

قبل الجنى مباشرتا ( )

بعد الجنى ( )

عند لحظة البيع ( )

٣- كيف عرفت بهذا السعر

من المرشد الزراعى ( )

من الجمعيه الزراعيه ( )

من بنك التنميه والائتمان ( )

المناقشه مع التجار قبل البيع ( )

المناقشه مع المزارعين الاخرين ( )

الجرائد ( )

عند لحظة البيع مباشرتا ( )

٤- لمن بعت قطنك ؟ وبأى سعر ؟

المشترى	الكميه بالقنطار	القيمه بالجنيه
حلقات تسويق بنك التنميه		
تجار قطاع خاص		
جمعيه تعاونيه		
اخرى (تذكر)		

٥-هل صادفتك مشاكل تسويقيه بعد انتهاء التوريد الاجبارى ؟

نعم ( ) لا ( )

٦- هل تفضل ان تقوم الحكومه بتحديد سعر ضمان للمحصول سنويا ؟

نعم ( ) لا ( )

ولماذا ؟ .

.

.

٧- هل تفضل تدخل الدوله لحل بعض المشاكل التى تواجهك فى انتاج القطن وتسويقه ؟

نعم ( ) لا ( )

تكاليف انتاج محصول القطن تكثفة العمل المزرعى

المساحه : ط ف

العمليات الزراعيه	عمل عائلى				عمله مستأجره						عمل حيوانى		عمل الى	
	رجل	امراه	ولد		رجل		امراه		ولد					
	يوم عمل	يوم عمل	يوم عمل		يوم عمل	اجر اليوم	يوم عمل	اجر اليوم	يوم عمل	اجر اليوم	يوم عمل	اجر اليوم	ساعه	اجر الساعه
حرث														
ازحيف														
تخطيط														
مسح خطوط														
تسميد بلدى														
نثر تقاوى وزراعه														
الرى														
خدمة الارض														
تسميد كيماوى														
ازوتى														
فوسفاتى														
بوتاسى														
اخرى														
مقاومة حشائش														
يدوى														
كيماوى														
الجنى (١)														
الجنى (٢)														
الدراس و التذريه														
النقل														
اخرى														
التخزين														

العائد المزرعى لمحصول

ف

المساحه :

الاستخدام	المحصول الرئيسى				الانتاجيه : المحصول الثانوى			
	الوحده	الكميه	السعر للوحده	القيمه	الوحده	الكميه	السعر للوحده	القيمه
مباع								
استهلاك عائلى								
استهلاك حيوانى								
تقاوى								
تكاليف عينيه								
هدايا/هبات								
مخزون								
الاجمالى								

قانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٩٤

باصدار قانون انشاء بورصة البضاعة الحاضرة للأقطان (بورصة مينا البصل) (*)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

تنشأ بورصة للبضاعة الحاضرة للأقطان تسمى بورصة مينا البصل ، تتكون لها الشخصية الاعتبارية ومقرها مدينة الاسكندرية ، ويعمل فى شأنها بأحكام القانون المرافق .

ويتم عن طريق البورصة تداول الأقطان الشعر بالبيع والشراء طبقا لأحكام القانون المشار اليه والقرارات المنفذة له وذلك دون اخلال بحق المتعاملين فى تداول القطن خارج البورصة طبقا لأحكام قانون تنظيم تجارة القطن فى الداخل .

(المادة الثانية)

يصدر وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية قرارا بتعيين أول لجنة للبورصة قبل مضى شهر من تاريخ صدور اللائحة التنفيذية لهذا القانون بمراعاة التشكيل المنصوص عليه فى هذا الشأن لمدة سنة ، وتتولى هذه اللجنة جميع الاختصاصات المقررة لها فى القانون ، كما تتولى جميع اختصاصات اللجان الفرعية على أن تتخذ الاجراءات لانتخابات لجنة البورصة واللجان الفرعية المشار اليها قبل انقضاء هذه المدة بشهرين على الأقل .

(*) نشر بالجريدة الرسمية ـ العدد رقم ٢٣ (الصادر) بتاريخ ١٩٩٤/٦/٩

(المادة الثالثة)

يصدر وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية اللائحة التنفيذية لهذا خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل به .

(المادة الرابعة)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى لتـ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٠ ذى الحجة سنة ١٤١٤ هـ

الموافق ٣١ مايو سنة ١٩٩٤ م

حسنى مبارك

قانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٩٤

فى شأن اصدار قانون تنظيم تجارة القطن فى الداخل (*)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يعمل بأحكام القانون المرافق فى شأن تنظيم تجارة القطن فى الداخل ، وتسرى أحكام القوانين واللوائح السارية وقت صدوره فيما لم يرد به نص فى هذا القانون وبما لا يتعارض مع أحكامه .

(المادة الثانية)

فى تطبيق احكام هذا القانون يقصد :

ـ « بالتاجر » : كل شخص طبيعى أو اعتبارى يشتغل فى تجارة القطن .

ـ « باللجنة العامة » : اللجنة العامة لتنظيم تجارة القطن فى الداخل .

ـ « بمكتب الحافظة » : فروع اللجنة العامة لتنظيم تجارة القطن بالداخل فى المحافظات .

ـ « بالوزير المختص » : وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية .

ـ « بالوزارة المختصة » : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية .

(*) الجريدة الرسمية ـ العدد ٢٤ (مكرر) فى ١٩٩٤/٦/١٨

(المـادة الثانيـة)

ينشر هـذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به اعتبـارا من اليوم ا لتاريخ نشره .

صدر فى ١٦ اغسطس ١٩٩٤

وزير الاقتصاد والتجارة الخارج

« محمود محمد محمود

القرار الوزارى رقم ٥٠٧ لسنة ١٩٩٤

باصدار اللائحة الداخلية لاتحاد مصدرى الأقطان(١)

وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية

بعد الاطلاع على قانون انشاء بورصة البضاعة الحاضرة للأقطان (بورصة ينا البصل) الصادر بالقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٩٤ ؛

وعلى قانون تنظيم تجارة القطن فى الداخل الصادر بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٩٤ ؛

وعلى قانون اتحاد مصدرى الأقطان الصادر بالقانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٩٤؛

وعلى اقتراح لجنة ادارة اتحاد مصدرى الأقطان ؛

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قـــــرر :

(المادة الأولى)

يعمل بأحكام اللائحة الداخلية لاتحاد مصدرى الأقطان المرفقة .

(المادة الثانية)

فى تطبيق أحكام اللائحة المرفقة يقصد :

بالقانون : قانون اتحاد مصدرى الأقطان الصادر بالقانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٩٤

بالوزير المختص : وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية .

---

(١) صدر بالوقائع المصرية بالعدد رقم ٢٤٦ (تابع) الصادر فى ١٩٩٤/١٠/٣١